في بلداننا.. هل تشكل صناديق الاقتراع رافعة كافية للحكم؟

عبد المنعم علي عيسى

بعد أن أوصلت صناديق الاقتراع في تونس الرئيس قيس سعيد إلى قصر قرطاج الذي أعلن عن فوزه برئاسة تونس يوم ١٤ من تشرين الأول الماضي بنسبة وصلت إلى ٧٧ بالمئة من أصوات المقترعين الذين بلغت نسبتهم ٥٧ بالمئة ممن يحق لهم التصويت، يبرز إلى الواجهة سؤال يبدو ملحا هو: هل يستطيع الواصل إلى القصر عبر صناديق الاقتراع أن يحكم فعليا فيصبح هو الرئيس الفعلي للبلاد؟

ما يقود إلى هذا السؤال الأخير جملة من الأسباب أبرزها أن وصول سعيد اللامنتمي لحزب أو لتكتل سياسي منظم إلى الجولة الثانية رفقة مع رجل الأعمال نبيل القروي، وصولا إلى الفوز في هذي الأخيرة، كان قد اعتبر في الأوساط المتابعة، وفي الأمر ما يدعو إليه، زلزالا سياسيا قياسا إلى أن تلك النتائج كانت تعني نسفا بالـ TNT لكل السطح السياسي الذي راكمته المرحلة الممتدة منذ استقلال تونس ١٩٦٢ إلى حين حصول هذا الفعل الأخير بكل منعرجاتها ومحطاتها المهمة.

جرى التركيز في السيرة الذاتية للرئيس الفائز على أنه أكاديمي بارز ومثقف من الطراز الرفيع، كما أن له طروحاته المهمة في الإصلاح القضائي التي يرى من خلالها السبيل الوحيد للخروج من عنق الزجاجة الذي دخلته المنطقة منذ ربيع العام ٢٠١١، ليس في تونس فحسب بل في كل البلدان العربية التي شهدت فوضى وهي لا تزال مهددة بالمزيد منها، وهو، تضيف السيرة الذاتية أيضاً، ليس من أنصار «التهريج» الحاصل في الشارع العربي وفقاً لتوصيفه الذي أضاف فيه إن من الخطأ الركون إلى أهواء هذا الأخير الذي يكون عادة معبأ بخطاب العاطفة والمشاعر الحالة بعيداً عن الدقائق والتفاصيل الحاكمة للمشهدين السياسي والاقتصادي وتاليا لحركة التطور التي يشهدها المجتمع.

تروي صفحات تابعة لأنصار الرئيس الجديد أن هذا الأخير كان قد علق على حادثة التعديل الدستوري التي أجريت في العام ٢٠٠١ والتي أتاحت للرئيس الراحل زين العابدين بن علي الاستمرار في السلطة تحت شعار الانتقال من الجمهورية الأولى إلى الجمهورية الثانية، علق سعيد آنذاك على تلك الحادثة بالقول إن تونس لن تنتقل من الجمهورية الأولى إلى الثانية بل ستنتقل إلى الجمهورية الأولى مكرر، ثم تقول تلك الصفحات عينها إن الرئيس لطالما كانت لديه طروحات مزمنة عن الانتقال إلى الديمقرطية واستبدال «القمع والعنف» المستخدمين بنظائر لهما معاكسة.

بالتأكيد تمثل هذه الأفكار جنين مشروع سياسي يمثل من حيث النتيجة أملا لكل المهمشين والمحرومين أو بشكل عام لكل أولئك الذين يعيشون أوضاعاً حياتية صعبة، إلا أن العامل الأهم الغائب هنا الذي لم يجر الكشف عنه هو ماهية الأدوات التي سيستخدمها ذلك المشروع للوصول إلى الميناء المرجو الوصول إليه، بمعنى آخر ما الحامل الاجتماعي الذي سيكون قادرا على حمل المشروع خصوصاً بعد أن قال منظره إنه لا يراهن على «التهربج» في الشارع وهو قول يكتسب مشروعية كبيرة انطلاقا من التجارب العديدة التي تؤكد أن هيجان الشارع لا يفضي في أغلبية الأحيان إلا إلى حالات تدميرية خصوصاً إذا ما افتقد التنظيم والقيادة التي تمتلك رؤيا واضحة للخروج من الأزمات.

لا تنبع أهمية أي نظام سياسي أو صوابيته من مقاربته لمفاهيم مثل «العدالة والمساواة» أو وقوفه مع «الحق» في مواجهة «الباطل»، بل من خلال كونه استطاع، أو لم يستطع، تقديم منهج معرفي، متناغم أيضاً في السياسة والاقتصاد، قادر على حمل مجتمعه في مكان وزمان محددين لتحقيق مشروعه وإنجاز المهام الملقاة على عاتقهما، أي المجتمع والنظام معا، في حركة منسجمة تعي جيداً أثر التحولات الحاصلة في الداخل وعلاقتها بالمحيطين الأقرب فالأبعد.

كانت أخطر المواد المصدرة من الغرب إلى منطقتنا هي فكرة الديمقراطية بطبعتها المعروفة بصناديق الاقتراع، فالديمقراطية ليست قراراً سياسياً يتخذه حاكم أو حزب وإنما هي حالة تقود إليها، بل تفرضها، مجموعة من المعطيات أبرزها وصول طبقات المجتمع إلى درجة من النضج تصبح فيها تلك الطبقات مضطرة للاحتكام إلى القانون كوسيلة وحيدة لحل خلافاتها، والقول الأخير لا يعني بحال من الأحوال تبرير مراوحة السلطة لحين الوصول إلى تلك المرحلة، فهي يمكن أن تأخذ على عاتقها مهمة القيام بتحولات اقتصادية تقود بالضرورة إلى نظرة مجتمعية لها وهي تفضي إلى إعطاء طبقات المجتمع وقواه الفاعلة ثقلها الحقيقي الذي يكون غائبا في حالات غياب تلك التحولات، وهو ما يعطيها، أي يعطي تلك الطبقات، القدرة على التعبير عن نفسها عبر صور عديدة منها صناديق الاقتراع التي ستصبح كفيلة بإعطائها الأوزان التي تستحقها.

بعد الاستقلال السوري ١٩٤٦ وصل الرئيس شكري القوتلي إلى السلطة، وهو كان فيها قبلا، عبر صناديق الاقتراع، لكنه لم يصمد فيها لأكثر من ثلاث سنوات حتى أسقطه انقلاب الجنرال حسني الزعيم في آذار من العام ١٩٤٩، كان لذلك الانقلاب أسباب عديدة ومتشعبة أبرزها ارتدادات هزيمة الجيوش العربية في فلسطين على دواخل الكيانات العربية، وكذا يمكن وضعه في سياق المشاريع الإقليمية العديدة التي كانت تسعى كلها للسيطرة على سورية في سياق «لعبة أمم» كبرى شرحها عميل لـCIA اسمه مايلز كوبلاند في كتاب حمل هذا العنوان الأخير نفسه، إلا أن السياقات الداخلية للانقلاب تشير إلى بروز قوى اقتصادية واجتماعية وسطى، وإن اتخذت صورة عسكرية، كانت ترى أن توازنات السلطة القائمة على تعويم البرجوازية إنما تعمل على تهميشها، بمعنى آخر ترى أن توازن السلطة لا يعبر عن ميزان القوى القائم فعلياً، وأنها هي، أي تلك القوى، تمتلك القدرة على تغييره، ومن المؤكد أن الانقلاب كان قد حظي بتأييد كبير من الشارع ومن طيف واسع من الطبقات الوسطى كالتجار والصناعيين والحرفيين الصغار، قبيل أن يرتكب الزعيم خطأه الفادح بتسليم الزعيم أنطون سعادة رئيس ومؤسس الحزب القومي السوري الاجتماعي إلى السلطات اللبنانية التي أعدمته في تموز ١٩٤٩.

هولندا أوقفت داعشيتين عقب ترحيلهما من تركيا إلى أراضيها

لبنان يوقف شبكة لتهريب مطلوبين إلى سورية

انتشار كثيف للشرطة الهولندية في مطار سخيبول في أمستردام قبيل وصول الداعشيتين القادمتين من تركيا (رويترز)

وكالات

أوقفت السلطات اللبنانية، أمس، شبكة لتهريب أشخاص ومطلوبين من لبنان إلى سورية، لقاء أجر مادي، بالترافق مع توقيف السلطات الهولندية امرأتين تنتميان إلى تنظيم داعش الإرهابي في سورية بعد ترحيلهما من تركيا إلى أراضيها.

وذكرت المديرية العامة للأمن العام اللبنانية في بيان نقلته وكالة «سانا»، أنه «ضمن إطار متابعة نشاطات شبكات تهريب الأشخاص أوقفت المديرية العامة للأمن لبنانيين وسوريين بتهمة تأليف شبكة لتهريب الأشخاص والمطلوبين من لبنان إلى سورية لقاء أجر مادي من مناطق مختلفة في بيروت إلى الشمال ليقوم لبناني بتهريبهم إلى سورية».

وأشار البيان، إلى أن التحقيقات مازالت جارية مع المتهمين بإشراف القضاء المختص.

في غضون ذلك، نقلت وكالة «أ ف ب» عن مكتب الادعاء العام في هولندا قوله في بيان: إن «امرأتين عائدتين من ميادين قتال تنظيم داعش في سورية قامت تركيا بترحيلهما، جرى اعتقالهما مساء الثلاثاء لدى وصولهما إلى مطار سخيبول في أمستردام».

وأوضح البيان، أن السيدتين اللتين «يشتبه في مشاركتهما بمنظمة إرهابية اعتقلتا من الشرطة العسكرية الملكية (التي تحرس المطارات والموانئ) قبل تسليمهما إلى الشرطة».

ووفق بيان الادعاء العام، فإن إحداهما تبلغ من العمر ٢٣ عاماً ولديها طفلان أحدهما في الثالثة من عمره والثاني في الرابعة، وتم توقيفهم في كانون الثاني عام ٢٠١٨ في تركيا.

أما المعتقلة الثانية، فتبلغ من العمر ٢٥ عاماً وقدمت تقارير إلى السفارة الهولندية في أنقرة في تشرين الأول طلبت فيها الحصول على مساعدة قنصلية للعودة. وستمثل المرأتان أمام محكمة مدينة روتردام يوم غد الجمعة.

وفي وقت سابق هذا الشهر، ذكرت محكمة هولندية، أن على الحكومة أن «تساعد بجد في إعادة أطفال النساء اللواتي التحقن بتنظيم داعش في سورية، لكن دون الحاجة إلى إعادة الأمهات»، بعد أن رفع محامون يمثلون ٢٣ امرأة داعشية دعوى قضائية الأسبوع الماضي يطالبون هولندا بإعادتهن مع أطفالهن الـ٥٦ من مخيمات اللجوء التي أقامتها المليشيات الكردية في شمال شرق سورية.

وكان النظام التركي جدد استخدام سياسة ابتزاز الدول الأوروبية عبر ورقة ضغط جديدة، حيث هدد بإعادة إرهابيي داعش المعتقلين إلى بلادهم وذلك في سياق محاولاته للحصول على أموال وامتيازات من أوروبا.

ففي الثامن من الشهر الجاري، وفي محاولة للتغطية على علاقة نظامه بالتنظيم والايحاء بأنه يعمل على مكافحته، أعلن وزير داخلية النظام التركي سليمان صويلو، بأن تركيا ستبدأ بإعادة الدواعش المحتجزين لديها إلى بلدانهم اعتباراً من ١١ من الشهر ذاته.

برلماني تشيكي يدعو الغرب للاعتذار من سورية

سفير كوبي: لتصنيف أميركا كدولة إرهابية

الوطن - وكالات

جدد السفير الكوبي في روسيا خيراردو بينيالفير بورتال، أمس، التأكيد على تضامن بلاده مع سورية ووقوفها ضد أي عدوان عليها وضد أي تدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المستقلة ذات السيادة، مشدداً على أنه يجب تصنيف أميركا كدولة إرهابية شكلاً ومضموناً، بينما دعا برلماني تشيكي الغرب للتوقف عن التدخل في شؤون سورية والاعتذار منها.

وقال بورتال، حسب وكالة «سانا»: إن النهج الاستعماري الجديد للولايات المتحدة بفرضها الحصار الاقتصادي على كوبا وسورية ودول عديدة ليس إلا نوعاً من الإرهاب الموجه ضد الدول الأخرى، لذا يجب أن تصنف الولايات المتحدة ليس كدولة راعية للمجموعات الإرهابية فحسب، بل دولة إرهابية شكلاً ومضموناً.

وجدد بورتال، تضامن بلاده مع سورية ووقوفها ضد أي عدوان عليها وضد أي تدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المستقلة ذات السيادة، مبيناً أنّ كوبا تقدر عالياً دور الشعب السوري الذي يتصدى على مدى ثماني سنوات للمخططات الأميركية.

واعتبر، أن فرض العقوبات من جانب واحد أصبح نهجاً وممارسة سياسية لدى أميركا للتخلص من الحكومات التقدمية والتي لا تخضع لهيمنتها في العالم ومنها كوبا في أميركا اللاتينية وسورية في منطقة الشرق الأوسط.

وأوضح أن بلاده ما زالت تعيش ظروفاً صعبة نتيجة الحصار المفروض عليها من قبل أميركا منذ ٦٠ عاماً وأن الشعب الكوبي يسعى رغم ظروف الحصار لبناء المجتمع الاشتراكي العادل رافضاً كل مشاريع الولايات المتحدة في الهيمنة عليه وإخضاعه.

بدوره، قال مدير معهد الدراسات الاستراتيجية والتنبؤات في جامعة الصداقة بين الشعوب بروسيا ديميتري يغورتشينكوف: إن الأزمة في سورية حصلت بسبب التدخل الأميركي والتركي و«الإسرائيلي» بأدوات إرهابية في شؤونها الداخلية بصورة سافرة، مشيراً إلى أن المحتلين للأرض السورية تحدثوا علانية عن أطماعهم فيها، معتبراً أن كل ما تقوم به القوات الاحتلالية والشركات الأميركية في سورية هو عدوان صارخ على خيرات الشعب السوري ومقدراته.

على خط مواز، قال عضو مجلس النواب التشيكي ياروسلاف فولدينا، في حديث لموقع «أوراق برلمانية» الالكتروني التشيكي، حسب الوكالة: «على الغرب الاعتذار من السوريين والعراقيين والليبيين على ما قام به من تدخلات في دولهم تحت ذريعة تصدير الديمقراطية وهذا الاعتذار يجب أن يكون برسالة مفتوحة إلى هذه الشعوب يجري التعهد فيها بأن ما تم لن يتكرر وأن ترتيب الأمور في هذه الدول يجب أن يتم من قبل شعوبها نفسها».

بسبب دعوته إلى عقد اجتماعاتها في دمشق

أنباء عن عزل «معارضة الرياض» دليقان من وفدها إلى «الدستورية»

الوطن - وكالات

ترددت أنباء أمس عن أن «هيئة التفاوض» للمعارضات، أسقطت عضوية مهند دليقان منها ومن لجنتي «الدستورية» الموسعة والمصغرة، وطلبت من منصة موسكو للمعارضة التي ينضوي فيها ترشيح بديل منه، وذلك على خلفية تأكيده أن لا موانع لنقل اجتماعات «الدستورية» إلى دمشق.

وذكرت مصادر في «هيئة التفاوض» التي تتخذ من الرياض مقراً لها، حسب مواقع إلكترونية معارضة، أنها خلصت في اجتماعها ونتيجة التصويت بالأكثرية، بإسقاط عضوية دليقان من لجنتي الدستورية (الموسعة والمصغرة) ومن «هيئة التفاوض»، وأنها طلبت من منصة موسكو للمعارضة ترشيح البديل والذي لم تتضح هويته بعد.

وأشارت المواقع، إلى أن القرار يأتي على خلفية اجتماعات اللجنة الدستورية الموسعة، والتي قدم خلالها دليقان، ورقته وأكد فيها أنه «لا يرى موانع من نقل اجتماعات الدستورية من جنيف إلى دمشق».

وعقدت اللجنة الدستورية أول اجتماعاتها في الفترة بين ٢٨ تشرين الأول الماضي و٨ تشرين الثاني الجاري، حيث تم عقد اجتماع للجنة الموسعة استمر يومين، تبعه اجتماعات للجنة المصغرة استمر أسبوع.

وفي إجابته عن سؤال حول إمكانية اجتماع اللجنة في دمشق، قال الرئيس المشترك للجنة الدستورية عن وفد المعارضات، هادي البحرة، في المؤتمر الصحفي الذي عقد في نهاية اجتماعات اللجنة الدستورية الموسعة: «اللجنة اسمها اللجنة الدستورية السورية في جنيف، وصدر بها قرار من الأمم المتحدة وتعمل في جنيف في هذه المرحلة»، معتبراً أنه «لا يمكن نقل الأعمال» بزعم أن «أغلبية أعضائها لديهم مخاوف الاعتقال وهناك مخاطر على حياتهم».

وبما يكذب ادعاءات البحرة و«هيئة التفاوض» ووفد المعارضات إلى اللجنة الدستورية، فقد أشارت «الوطن» سابقاً في إطار تغطيتها لاجتماعات اللجنة الدستورية في جنيف، إلى أن الطائرات الروسية التي خرجت من مطار دمشق الدولي إلى جنيف، وحملت أعضاء اللجنة الدستورية المقيمين في دمشق، كان على متنها ٧ أعضاء من وفد المعارضات بينهم عضو اللجنة الدستورية المصغرة عن وفد المعارضات أحمد العسراوي.

وعلمت «الوطن» حينها أن العسراوي أيضاً لم يمانع بعقد اجتماعات اللجنة في دمشق، وذكر أنه أتى هو وعدد من أعضاء وفد المعارضات من دمشق، ولم تعترضهم مشاكل في سورية.

وحسب المواقع، فإن قرار «الهيئة» أثار جملة من الآراء فيما إن كان سيؤثر في العملية الدستورية واجتماعها القادم في الخامس والعشرين من الجاري، لكن مصادر في «الدستورية» نفت أن يكون له أي تأثيرات مباشرة، معتبرة أن قرار التبديل جاء بالتوافق مع منصة موسكو التي يمثلها دليقان في اللجنة الدستورية المصغرة.

وزعمت المصادر، أن ما قاله دليقان مخالف لقرار «الهيئة» والقواعد الإجرائية لـ«اللجنة».

وبحجة اجتماعات اللجنة الدستورية القادمة في جنيف والمقررة في ٢٥ الجاري، جرى التمديد لما يسمى «رئيس هيئة التفاوض»، نصر الحريري، الذي كان يفترض أن تنتهي فترة تعينيه بتاريخ ٢٥ الجاري بعدما أمضى عاماً في رئاسة «الهيئة».

وزعمت المواقع أن «الأغلبية العظمى (من أعضاء الهيئة) ارتأت أن تؤجل الانتخابات لمدة ثلاثة أشهر للوصول لاستقرار أعمال الدستورية، وبعدها تجري الانتخابات».

عضو «هيئة التفاوض» للمعارضات مهند دليقان (عن الإنترنت)

مصر تسلمت ٤٠ مروحية هجومية روسية من طراز «كا-٥٢»

تسلمت مصر من روسيا حتى الآن ٤٠ مروحية هجومية من طراز «كا-٥٢» «التمساح» في صفقة تحتوي على ٤٦ مروحية من هذا النوع.

وأشارت وكالة «تاس» الروسية في تقرير نشرته عن الأسلحة الروسية التي تهم العالم العربي، إلى أنه في عام ٢٠١٤ توصلت روسيا ومصر إلى اتفاقات حول التعاون العسكري التقني بنحو ٣,٥ مليارات دولار، وشملت الاتفاقات عمليات تسليم القاهرة ٤٦ مقاتلة من طراز «ميغ-٢٩» حتى عام ٢٠٢٠، و٤٦ طائرة هليكوبتر استطلاع وهجوم من طراز «كا ٥٢»، وتسلمت مصر حالياً ٤٠ مروحية.

وأشارت الوكالة الروسية إلى أنه في أيار ٢٠١٧ فازت روسيا أيضاً بمناقصة لتزويد مصر بطائرات هليكوبتر من طراز «Ka-52K Katran» لوضعها على متن حاملة المروحيات من طراز ميسترال التي حصلت عليها مصر من فرنسا عام ٢٠١٥.

وكالات

الجيش يفتح الطرقات في معظم المناطق.. واشنطن تجمّد مساعدة أمنية للبنان

الأيام المقبلة حاسمة لجهة الشخصية التي ستسمى لتأليف الحكومة

تجاوزت الأحداث المتسارعة في الحراك الشعبي الذي يشهده لبنان عقبات تشكيل الحكومة، وسط تراكم كمي ونوعي في الشارع نزع من السلطة قدرة المبادرة، حيث طالب المتظاهرون بعد منعهم عقد جلسة مجلس النواب أول أمس بإجراء انتخابات نيابية مبكرة خلال ٦ أشهر.

على حين ذكرت قناة الـ«otv» حسب ما نقل عنها موقع «لبنان٢٤» أن الاتجاه العام في تشكيل الحكومة هو للاتفاق على اسم من بين ٢ أو ٣ لا يكون مستفزا لرئاسة الحكومة بالتوافق مع رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري، وأنّ الأيام المقبلة قد تكون حاسمة بهذا الاتجاه.

ومن جهتها ذكرت قناة الـ«LBCI»، أن معلومات تقاطعت من مصادر عدة تفيد أن الأيام القليلة المقبلة ستكون حاسمة لجهة الشخصية التي ستسمى لتأليف الحكومة.

وأضافت «تتفق المصادر على أن الحريري لم يعد المرشح الوحيد لدى العديد من الفرقاء المعنيين بل هناك تداول جدي بأسماء أخرى رغم أن الثنائي الشيعي ما زال يتمسك بالحريري حتى الآن ويحاول إقناعه بتشكيل حكومة تكنوسياسية».

إلى ذلك شهدت مختلف المناطق العاصمة اللبنانية بيروت أمس حركة طبيعية، وفتحت المدارس أبوابها، وتابعت معظم المصارف أعمالها لليوم الثاني على التوالي، بعد توقف قسري استمر أياماً عدة وسط ضغوط مالية ونقدية، حسب قناة «الميادين».

وصباح أمس، قطع محتجّون أوتوستراد المنية الدولي الذي يربط مدينة طرابلس بالمنية وعكار في الشمال، وصولاً إلى الحدود السورية، بالعوائق الحديدية والإطارات، ويعمل الجيش اللبناني على فتح الطرقات التي أقفلوها.

على الصعيد الاقتصادي، كانت عودة المصارف إلى العمل مشروطة بضوابط مالية ونقدية اتخذتها جمعية المصارف بالتنسيق مع مصرف لبنان المركزي.

وسبق افتتاح المصارف، تحديد سقف السحوبات المالية بألف دولار، في إجراء يحصل للمرة الأولى في لبنان منذ عقود.

وأعلنت جمعية مصارف لبنان في بيان لها أن رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان، أجروا سلسلة اتصالات بمجمل المصارف العاملة في لبنان لمواكبة مجريات الأمور بعد فترة طويلة من الإقفال القسري للقطاع المصرفي.

وأشار بيان الجمعية إلى أن المصارف شهدت على العموم إقبالاً كثيفاً نسبياً من الزبائن الذين تفاعلوا بإيجابية مع إجراءات الموظفين، وأبدوا تفهماً للتوجيهات العامة المؤقتة التي زوّدت بها الجمعية موظفي المصارف من أجل تجاوز الأوضاع الاستثنائية الراهنة.

وحسب خبراء اقتصاديين فإن الضغوط التي تتعرض لها الليرة اللبنانية أمام الدولار ليست بريئة، وتتحكم بها عملية العرض والطلب إنما مخطط مدروس لتأزيم الوضع الاقتصادي والمالي بالتزامن مع ما يحصل بالشارع.

في غضون ذلك نقلت «الميادين» عن مساعد وزير الخارجية الأميركي للشؤون السياسية ديفيد هيل كشفه أن البيت الأبيض جمّد منذ حزيران الماضي مساعدة أمنية للبنان قيمتها أكثر من ١٠٠ مليون دولار.

وأقرّ هيل بتجميد المساعدة خلال إدلائه بإفادته تحت القسم أمام لجنة التحقيق الرامي إلى عزل الرئيس الأميركي دونالد ترامب من منصبه.

ولدى سؤال هيل عن تجميد مثير للجدل لمساعدة عسكرية لكييف، قال هيل إن الأمر لم يكن محصوراً بأوكرانيا بل شمل مساعدة أمنية للبنان، مشيراً إلى أن التجميد كان من دون أي تفسير للأسباب، وأنها لم تقدم بعد.

ولدى سؤال هيل عن السبب وراء عدم صرف مبالغ مالية أقرها الكونغرس الأميركي، أوضح أن «هناك على ما يبدو خلافاً حول فاعلية هذه المساعدة».

وأشار إلى أن مسؤولين بارزين في وزارتي الخارجية والدفاع عن منطقة الشرق الأوسط تساءلوا عما إذا كان تجميد البيت الأبيض للمساعدات قد أصبح «أمراً عادياً مستجداً».

ووجّه نائبان ديمقراطيان بارزان هما رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي إليوت إنغل، ورئيس اللجنة الفرعية للشرق الأوسط تيد دويتش، رسالة إلى البيت الأبيض، جاء فيها أن «التجميد غير المبرر ولفترة غير محددة» يطول مساعدة للبنان بقيمة ١٠٥ ملايين دولار تضم سيارات عسكرية وأسلحة وذخائر.

ولفتت الرسالة إلى أن «لبنان لا يزال يواجه مخاطر محدقة تتهدد قواته الأمنية»، مشيرين إلى تنظيم داعش في العراق والشام، و«القاعدة» والفصائل التابعة، وكذلك «تعاظم قدرات حزب الله»، وفق النائبين.

وشددت الرسالة على أن «تعزيز القوات المسلحة اللبنانية يصب في مصلحة الولايات المتحدة ولبنان».

وكانت وزارة الخزانة الأميركية قد أعلنت في ٣٠ تشرين الأول ٢٠١٩ أنها و٦ دول أخرى فرضت عقوبات على ٢٥ هدفاً لهم صلة «بدعم إيران لشبكات متشددة» بينهم «حزب الله» اللبناني، وفق بيان الخزانة.

وتسعى إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب التي لم توضح السبب وراء قرارها إلى عزل «حزب الله» اللبناني الممثل في الحكومة اللبنانية والمجلس النيابي اللبناني.

وكالات

استمرار الاحتجاجات في العاصمة اللبنانية بيروت (رويترز)

الوطن
سوريّة يوميّة سياسيّة مستقلّة
عين على الوطن...
www.alwatan.sy

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

مدير التحرير
جانبلات شكاي

المدير الفني
لارا توما

الاشتراك السنوي (٦٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة

المكاتب في المحافظات
■ دمشق ـ المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥ -٠١١
فاكس: ٢١٣٩٩٢٨ -٠١١

■ حلب ـ الجميلية ـ مقابل صالة معاوية ـ سنتر الشرق الأوسط ـ طابق ٥
هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦-٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧-٠٢١
■ حمص ـ بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ - ٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١ - ٠٣١
■ اللاذقية ـ شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨ - ٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨ - ٠٤١
■ طرطوس ـ الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل ـ هاتف: ٢٣٢٧٤٥٥-٠٤٣ ـ فاكس: ٢٣١٣٠٩٠-٠٤٣